

التعاون الجبائي الدولي و أهميته بالنسبة للدول النامية

International tax assistance and its importance for Algeria

تيجان نسرين¹¹ جامعة وهران 2 (الجزائر)، tid.nes2019@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/31

تاريخ الاستلام: 2022/12/26

ملخص:

إن الاقتصاد العالمي وما ترتب عنه من سهولة تنقل الأشخاص، السلع، الخدمات ورؤوس الأموال عبر العالم ، أدى إلى تطورات عديدة على مستوى القانون الجبائي وذلك حتى يستطيع مواكبة عالمية المعاملات الاقتصادية وما يترتب عنها من إشكالات جبائية على المستوى الدولي. من بين أهم التغيرات التي طرأت على مستوى القانون الجبائي هو ظهور ما يسمى بالتعاون الجبائي الدولي كوسيلة رقابية عابرة للحدود. هذه الآلية من شأنها أن تدعم سلطة الدولة في تحصيل عائداتها الجبائية، ومن شأنها أيضا أن تساعد على الاطلاع على مدى مشروعية الأموال التي يتم تحويلها نحو الخارج.

إن الدول النامية بحكم ضعف مدا خيلها الاقتصادية، ، يتعين عليها أن تولي الأهمية الفائقة لهذه الوسيلة الرقابية وذلك حتى يتسنى لها حماية أموالها و عائداتها الجبائية من التهرب الضريبي العابر للحدود. هذه العائدات تعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية المعول عليها في هذه الدول. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ، إبراز أهمية المساعدة الجبائية الدولية لمواجهة التهرب الضريبي العابر للحدود على وجه الخصوص بالنسبة للدول النامية كالجزائر، وما مدى استيعاب القانون الجبائي الجزائري للإشكالات القانونية التي فرضتها عالمية المعاملات الاقتصادية .

كلمات مفتاحية : مساعدة ؛ جبائية ؛ دولية ؛ تنمية ؛ اقتصادية.

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: tid.nes2019@gmail.com

Abstract:

The global economy and the ease of movement of people, goods, services and capital around the world have led to many developments in tax law so that it can keep pace with globalization and the tax issues that result at the international level. Among the most important changes that have accrued in tax law is the emergence of so called international tax assistance as a means of cross-border control. This mechanism allows the country to ensure the optimal collection of tax revenues around the world and also makes it possible to verify the legitimacy of funds transferred abroad.

Due to their low economic resources, developing countries must attach great importance to this mode of control, in order to protect their funds and tax revenues from cross-border tax evasion, particularly for developing countries such as Algeria. This research also focuses on examining the ability of Algerian tax law to the challenges imposed by the global economy.

Keywords: assistance; tax; international; development; economic.

1. مقدمة:

إن المبادلات التجارية لا طالما وجدت منذ القدم، فنأخذ على سبيل المثال طريق الحرير التجاري الذي كان يربط كل من القارة الآسيوية والأوروبية و الإفريقية على حد سواء. هذه المبادلات تطورت بشكل كبير مع الثورة الصناعية وما نتج عنها من ازدهار للإنتاج وطرق النقل والمواصلات. كذلك زادت سرعة وتيرة هذه المبادلات مع ظهور العولمة الاقتصادية . هذه العولمة تجسدت من وجهة نظر قانونية في إبرام المعاهدة العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بمعاهدة القات 1948 والتي تطورت لتصبح منظمة عالمية للتجارة عام 1995 لتتسارع مختلف الدول للانضمام إليها . كذلك تجسدت العولمة الاقتصادية في تغير على مستوى النظام المؤسسي و الجبائي للشركات

المؤسساتي لأنه أثمر عنها ظهور شكل جديدة من الشركات والمتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات. هذه الشركات تستقر في دول شتى من العالم وتملك من القوة الاقتصادية و الإستراتيجية ما تتحدى به السيادة الجبائية للدول من خلال التهرب والتحايل الجبائي¹. كذلك أدت العولمة الاقتصادية إلى تغير النظام الجبائي للشركات حيث ظهرت الضريبة على أرباح الشركات لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1911 مما أدى مباشرة إلى ظهور الإشكالات المتعلقة بالجباية الدولية². أبرزها هو اكتشاف عام 1917 ما يسمى بأسعار التحويل الغير مشروعة وهي صورة من صور التهرب الجبائي العابر للحدود، الذي كانت تستعمله الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية من خلال فورة فروعها بسعر اقل من سعر السوق، بغية تضخيم الأرباح المحققة على مستوى الدول التي تفرض نسبة ضريبة منخفضة على هذه الأرباح³. وبالتالي من أجل مجابهة هذه الصور من التهرب الجبائي العابر للحدود تطور القانون الجبائي لابتكار آليات قانونية جديدة كما هو الحال عليه بالنسبة للتعاون الجبائي الدولي الذي ابتكرته منظمة التعاون والتطور الاقتصادي. هذه الآلية تتيح للإدارة الجبائية لدولتين أو أكثر، التعاون من أجل التطبيق الصحيح للأحكام المتعلقة بالوعاء الضريبي، الرقابة وكذا التحصيل الضريبي على مستوى كل دولة .

إن التعاون الجبائي الدولي يستمد أهميته من أهمية السيادة الجبائية المشتقة من السيادة الوطنية. هذه السيادة في شقها الجبائي تحول للدولة ثلاثة سلطات ، سلطة فرض الضريبة ، سلطة تحصيلها وكذا سلطة استعمال إيراداتها . ومن ثمة فإنه عندما يتم التنكل من دفع الضريبة فان هذا الأمر يعتبر من بين مظاهر قصور السيادة الجبائية ، ولعل أفضل دليل على ذلك هو القانون الأمريكي المتعلق بالامتثال الضريبي للحسابات الخارجية وكيف أنه استطاع أن يخضع العالم برمته لسلطته الجبائية . يستمد هذا الموضوع أهمية كذلك من أهمية الشفافية الاقتصادية كعامل أساسي للنمو الاقتصادي

¹ - OCDE (1976), Rapport du comité des affaires fiscales, Prix de transfert et entreprises multinationales, Edition OCDE, p.7.

² - J. Pllefigue, *Théorie économique de la réglementation des prix de transfert*, Université Panthéon Assas, 2012, p.21.

³ - Idem.

ولتوطيد الثقة بالسلطات العامة. أهميته أيضا من أهمية الرقابة الجبائية ككل. حيث أن العائدات الجبائية هي من أهم ركائز التنمية لدى جميع الدول سواء كانت متطورة منها أو السائرة في طريق النمو. وعلى الرغم من ذلك فإن الدول النامية بحكم ضعف مداخيلها الاقتصادية تعتبر الأوج إلى أن تكون السبابة إلى تكثيف الرقابة الوطنية والدولية على عائداتها الجبائية والمالية حتى توافي مشاريعها التنموية بالأموال اللازمة. كذلك لا بد من الإشارة إلى أن التهرب الجبائي سواء كان داخلي أو عابر للحدود إنما يقوم بتغليب السياسة الجبائية للدولة ، حيث أن هذه الأخيرة عندما تمنح تحفيزا جبائيا لشركة ما، فإن هذا التحفيز يعتبر نفقة جبائية، مقررّة لأن تعود للدولة بعائدات مضاعفة . مثال ذلك أن يكون الغرض من التحفيز الجبائي هو مضاعفة أرباح الشركة وبالتالي يؤدي إلى تحصيل إيرادات جبائية أضخم. هذا الغرض لا يتأتى عندما يتم التهرب من دفع الضريبة لذلك وجب التجند من أجل مجابهة هذه المعضلة التي أصبحت ترهق ميزانية الدول وتفشل سياساتها الجبائية .

إن الجزائر تعتبر من بين الدول الأكثر عرضة للوقوع ضحية تهريب رؤوس الأموال وما تنطوي عنه هذه الممارسة من تهرب و احتيال جبائي. الجزائر تعيش حاليا أزمة اقتصادية ومالية صعبة نتيجة التدني المفاجئ لسعر البترول ابتداء من 2014 وما ترتب عنه من اتساع في عجز الميزانية واستهلاك لصندوق ضبط الموارد الذي تم استنفاده برمته عام 2017¹. من اجل مواجهة هذا العجز قامت السلطات العامة بتبني سياسة من شأنها تحسين مرد ودية الجبائية العادية من اجل تعويض الخسارة المسجلة على مستوى الجبائية البترولية². هذه السياسة من المقروض أن تكون حازمة و مدعمة بآليات رقابية شفافة من شأنها أن تحارب الفساد بأوجهه المختلفة بما فيه شقه الجبائي . فمن دون القضاء على هذه المعضلة ستكون ميزانية الدولة كالجيب المثقوب . سنسلط الضوء من خلال هذه الورقة البحثية على التعاون الجبائي الدولي كوسيلة رقابية يتم تجنيدها لمجابهة التهرب الضريبي العابر

¹ - M.BENABED A.BENAISSA, Les effets des fluctuations des prix de pétrole sur le solde budgétaire en Algérie, *Les agrégats des connaissances*,2017, V ° 2 , N°1, p.5.

² - M. HIMRANE H. HASSANI, La fiscalité ordinaire un levier contre le choc pétrolier actuel, *Revue de droit fiscal*, 2017, N°23, p.334.

للحدود . فماهي وضعية الجزائر إزاء هذه الآلية الرقابية الشفافة المتاحة على الصعيد الدولي ؟ قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد أولاً من رفع البس على بعض المفاهيم الأساسية للتعاون الجبائي الدولي وآلياته المختلفة .

إن التعاون الجبائي الدولي يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الآليات المتعلقة بتبادل المعلومات، والتعاون بين الإدارة الجبائية لدولتين أو أكثر والتي يكون الغرض منها التطبيق الأمثل للأحكام المتعلقة بالوعاء، الرقابة وتحصيل الضرائب و الاقتطاعات الأخرى لكل دولة¹. هذه الآليات تأخذ صوراً مختلفة ، فقد تتجسد في تبادل المعلومات بين دولتين أو أكثر بناء على طلب²، أو من دون طلب بصفة آلية³، أو بصفة تلقائية عندما يتضح بصفة جلية لدى أحد الأطراف وجود تهرب جبائي⁴، وقد تلجأ الدولة إلى مبادلة الدولة الأخرى بمعلومات متناقضة لما تملكه الدولة الثانية من معلومات⁵. كذلك قد يتجسد التعاون الجبائي الدولي في صورة تحقيقات جبائية تجريها كل دولة طرف في إقليمها الخاص بصفة دورية⁶ أو في إقليم دولة أخرى متى رخصت الدولة بإمكانية إجراء هذا التحقيق على إقليمها⁷. هذه الآليات كلها تجد مصدرها بصورة أساسية في الأبحاث المختلفة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كأساس فقهي متاح للدول حتى تستمد منه مختلف تشريعاتها الداخلية ومعاهداتها الدولية. في مجال التعاون الجبائي الدولي، نجد أن هذه المنظمة قامت بابتكار

¹ - T. LAMBERT, Vers un renouveau de la coopération fiscale internationale ?, *Revue européenne et internationale de droit fiscal*, 2015, N°1, p.152.

² -OCDE, Guide pratique sur l'échange de renseignements à l' intention des pays en voie de développement, model d'échange de renseignements sur demande, Edition OCDE, p.p.54-57, http://www.oecd.org/fr/ctp/fiscalite-internationale/guide_pratique_echange_de_renseignements.pdf

³ - N. GAHRBI, *Le contrôle fiscal des prix de transfert*, Le Harmattan, 2005, p.278.

⁴ - Voir, à ce propos, l'article 7/1 de la convention multilatérale d'assistance administrative mutuelle en matière fiscale.

⁵ - voir, a ce propos l'article 10 de la convention multilatérale d'assistance administrative mutuelle en matière fiscale.

⁶ - Article 8 de la convention multilatérale d'assistance administrative mutuelle en matière fiscale.

⁷ -Article 9 de la convention multilatérale d'assistance administrative mutuelle en matière fiscale et article 6 de l'accord sur l'échange de renseignements

العديد من نماذج الاتفاقيات سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف . أهم هذه الاتفاقيات وأكملها تتمثل في الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن التعاون الإداري المتبادل في المسائل الضريبية التي لم تصادق عليها الجزائر بعد ¹ . وعلى الرغم من أن الجزائر بادرت مؤخرا يوم 2021/09/01 إلى الانضمام إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأعراض جبائية الأمر الذي يعتبر خطوة إيجابية . إلا أنه من ناحية الاتفاقيات الملزمة ، فان اتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي ومكافحة التهرب والتحايل الجبائي تشكل الإطار القانوني الوحيد الذي تتبناه السلطات من أجل تجسيد التعاون الجبائي الدولي. لهذا السبب فان موضوع البحث يتم تسليطه على محتوى الاتفاقية الضريبية النموذجية على الدخل و رأس المال الذي ابتكرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و محاولة مقارنته بالاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر وهل هي مطابقة لنموذج المعاهدة؟. سنحاول الإجابة على هذا الموضوع فيما يلي.

2. تبادل المعلومات وفقا لما ينص عليه نموذج الاتفاقية

إن الاتفاقية الضريبية النموذجية على الدخل و رأس المال تم ابتكارها لأول مرة عام 1963 والتي خضعت ولا تزال تخضع إلى تحديثات دورية من أجل مواكبة الإشكالات التي تطرحها الجبائية حديثا². الغرض الأساسي لهذه الاتفاقية الثنائية هو معالجة مسألة الازدواج الضريبي. أما فيما يتعلق بالتعاون الجبائي الدولي فانه لا يتم التكلم عنه إلا بصورة عرضية عند إثارة المادتين 26 و 27. المادة 26 هي المادة الأساسية التي تتكلم عن تبادل المعلومات بين الدولتين المتعاقدين، أما المادة 27 فهي تتكلم عن تحصيل الديون الضريبية وكيف أن التعاون المنصوص عليه في المادة 26 يشمل كذلك هذا المجال. تتكون المادة 26 من خمسة فقرات . الفقرات الأربعة الأولى تتولى ضبط مفهوم

¹ - B. YELLES CHAOUICHE, Evasion et fraude fiscales internationales, El-Watan , 10/08/2017, Consulté : 20/09/2021, <https://algeria-watch.org/?p=17668>

² - B. YELLES CHAOUICHE, L'échange de renseignement en matière fiscale : Le cas de l'Algérie, *Revue européenne et internationale de droit fiscal*, 2015,N°1, p.168.

تبادل المعلومات وحدوده أما الفقرة الأخيرة فهي تتكلم عن مسألة مهمة ألا وهي مسألة السر البنكي.

1.2 مفهوم تبادل المعلومات و حدوده

إن الفقرة الأولى من المادة 26 تقوم بتعريف المعلومات المتبادلة بين الإدارتين الجبائيتين على أنها المعلومات القيمة من أجل التطبيق الصحيح لأحكام المعاهدة أو التشريع الداخلي للدولتين المتعاقبتين . هذه العبارة (المعلومات القيمة) هي عبارة حديثة تبنتها المنظمة ابتداءا من 15 جويلية 2005 ، حيث أنه قبل هذا التاريخ كان تستعمل عبارة (المعلومات الضرورية) ¹ . المغزى من وراء استبدال العبارة السابقة إنما الغرض منه هو رفع اللبس حول تفسير المادة وكذلك حتى يأخذ تبادل المعلومات أكبر نطاق ممكن ² . أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية فهي تتكلم عن احترام سرية المعلومات التي يتم تبادلها ، هذه الأخيرة لا يجب أن يطلع عليها إلا الأفراد والسلطات المعنية بتأسيس وتحصيل الضريبة، كما أن هؤلاء الأشخاص والسلطات لا يمكنهم إفشاء هذه الأسرار إلا في حدود ما تقتضيه المتابعة الجبائية و القضائية ³ . أما فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فهي تسرد حدود مبدأ تبادل المعلومات لأغراض جبائية حيث أن الدولة المطلوب منها المعلومات ليست ملزمة بأن تتجاوز الحدود التي يقتضيها تشريعها الداخلي وممارساتها الإدارية العادية. ومثال ذلك هو أن تشريعات بعض الدول تقتضي إعلام المكلف بالضريبة قبل تبادل المعلومات كضمانة قانونية ⁴.

¹ -Idem.

² - OCDE (2010), « Article 26 du modèle OCDE de convention fiscale concernant le revenu et la fortune et son commentaire », dans impelementing the tax trasparancy standards : Ahandbook of assessors jurisdictions, Edition OCDE, Paris, p.4, consulté : 21/09/2021, https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/mise-en-oeuvre-des-standards-de-transparence-fiscale/article-26-du-modele-ocde-de-convention-fiscale-concernant-le-revenu-et-la-fortune-et-son-commentaire_9789264088344-6-fr#page22

³ -Idem, p.p.91-93.

⁴ - Idem, p.p.93-98.

أما فيما يتعلق بالفقرة 4 فهذه الأخيرة تمت إضافتها ابتداء من 2005 ، وهي تخول للدولة المتعاقدة المطلوب منها المعلومات، أن تقوم باستعمال جميع التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية اللازمة من أجل ضمان الحصول على المعلومات المطلوبة منها وتبادلها مع الدولة الأخرى ، من أجل التطبيق الصحيح لتشريعها الداخلي¹.

2.2 السر البنكي

إن السر البنكي هو مبدأ متأصل في تاريخ وثقافات بعض الدول وهو عامل أساسي للنظام بنكي سليم² . لذلك نظرا لأهميته فإنه لا يتم رفعه من قبل الإدارة الجبائية إلا وفقا للحدود التي يضعها القانون³. إن عدم رفع السر البنكي من شأنه أن يعيق الدول في إدارة المسائل الجبائية واحترام القوانين الداخلية⁴. حيث أن الأموال المهربة والمببضة هي أموال لم يتم التصريح بها وبالتالي فهي أيضا أموال لم تخضع للضريبة. وبالتالي فإن محاولة فرض الضريبة على جميع المداخيل ليس من شأنه فقط التحصيل الأمثل للضريبة وإنما من شأنه أيضا أن يكشف على طبيعة تلك الأموال وهل هي مشروعة أو غير مشروعة⁵.

أما فيما يتعلق بالفقرة 5 من نموذج الاتفاقية والتي تمت إضافتها ابتداء من 2005 فهي تنص على أنه لا يمكن التحجج بالسر البنكي بغية التنصل من تقديم المعومات المطلوبة . هذه المعلومات يمكن الحصول عليها بأساليب مباشرة أو غير مباشرة عن طريق إجراءات قانونية وإدارية معينة⁶. في هذا الصدد بنص تقرير المنظمة المتعلقة بتحسين أساليب الوصول للأسرار البنكية لأغراض جبائية ، على أن هذه الإجراءات يجب لا أن تكون بطيئة ومعقدة . كذلك تتكلم الفقرة 5 على عدم إمكانية

¹ - Idem, p.p.98-99.

² - OCDE(2000), Améliorer l'accès aux renseignements bancaires à des fins fiscales, Edition OCDE, Paris, p.19, <https://www.oecd.org/fr/ctp/echange-de-renseignements-fiscaux/2497497.pdf>

³ - Idem.

⁴ - Idem, p.20.

⁵ - Idem.

⁶ - OCDE (2010), « Article 26 du modèle OCDE de convention fiscale concernant le revenu et la fortune et son commentaire », dans implemmenting the tax trasparancy standards : Ahandbook of assessors jurisdictions, op.cit., p.101.

التحجج بحق الملكية للأفراد من أجل التنصل من تقديم المعلومات اللازمة ومثال ذلك تقديم معلومات متعلقة بشركة أموال أو بسر تجاري مثلا.

بعد سرد أحكام المادة 26 وفقا لما تنص عليه التحيينات الجديدة، نتساءل الآن عن موقف الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر وهل هي تتطابق مع النص السابق تحليله؟

3. تبادل المعلومات وفقا للاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر

الجزائر على غرار باقي الدول تستمد اتفاقياتها الثنائية الأطراف في مجال الازدواج الضريبي من نموذج معاهدة منظمة التعاون والنمو الاقتصادي ، حيث وصل عدد الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال إلى أربعة وثلاثون (34) اتفاقية¹ هذا العدد المحدود لاتفاقيات الثنائية يترجم محدودية مجال تبادل المعلومات من حيث النطاق الجغرافي ، حيث أن مبدأ تبادل المعلومات مكرس فقط مع 34 دولة من أصل 197 دولة، الأمر الذي يفتح المجال لتهرب الأموال عبر نطاق جغرافي واسع². فما فحوى تبادل المعلومات المكرس مع هذا العدد المحدود من الدول؟

الأستاذ يلس شاوش بشير من خلال تحليله للمادتين 26 و 27 لجميع الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر، توصل إلى أن الغالبية المطلقة لهذه الاتفاقيات لا تتوافق مع التحيينات الحديثة للمادة 26 وفق ما ينص عليه نموذج المعاهدة سواء من ناحية طبيعة المعلومات الواجب تبادلها أو من حيث الحدود المفروضة على تبادل المعلومات .

1.3 طبيعة المعلومات الواجب تبادلها

كما سبق الذكر فإن نموذج المعاهدة عند تحديده لطبيعة المعلومات الواجب تبادلها ينص على أن هذه الأخير تتعلق بالمسائل التي يحتمل أن يكون لها صلة بالتطبيق الصحيح لأحكام المعاهدة أو التشريع الداخلي للدولتين المتعاقبتين. غير أن غالبية الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر تتبنى الصيغة

¹- DGI, Conventions fiscales, consulté le 20/09/2021,

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-48/conventions-fiscales>

² - B. YELLES CHAUCHE, Evasion et fraude fiscales internationales, op.cit.

القديمة التي تقتضي أن تكون (المعلومات المتبادلة ضرورية) من اجل التطبيق الصحيح للمعاهدة و أحكام التشريع الداخلي ، الأمر الذي يفتح المجال الواسع لرفض تبادل المعلومات بحجة اعتبارها غير ضرورية ، لذلك يمكن القول بأن الاتفاقات الثائية للجزائر تتبنى مفهوما ضيقا لتبادل المعلومات¹.

2.3 الحدود المفروضة على تبادل المعلومات

كما سبق الذكر فان الفقرة الخامسة المضافة إلى المادة 26 منذ 2005 وفقا لنموذج المعاهدة ، رفعت قييدا مهما على تبادل المعلومات لأعراض جبائية ، هذا القيد يتمثل في السر البنكي الذي تتحجج به الدول التي تعتبر وجهات لاستقطاب رؤوس الأموال الغير مشروعة . وبالتالي فان الفقرة الخامسة تنص صراحة على أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال للدول أن تتحجج بالسر البنكي من أجل التهرب من تقديم المعلومات المطلوبة. الجزائر لم تتبنى هذه الصيغة صراحة إلا بالنسبة لثلاثة دول وهي ألمانيا، العربية السعودية وكذا المملكة المتحدة. أما بالنسبة لغالبية الاتفاقات المبرمة فهي تسكت عن مسألة السر المهني² وفق ما كانت تنص عليه الصياغة القديمة لنموذج المعاهدة و التي كانت تفتح المجال الواسع لتقديرات الأطراف المتعاقدة الأمر الذي دفع إلى تعديلها عام 2005 من أجل سد هذه الثغرة التي لا يزال لها وجود في معظم الاتفاقيات الثائية التي صادقت عليها الجزائر. كذلك سجل الأستاذ **يلس شاوش بشير** ملاحظة استثنائية فيما يتعلق بأحكام المادة 26 من الاتفاقية الثائية المبرمة مع سويسرا و التي تقتضي عدم إفشاء السر البنكي فيما يتعلق بالمعلومات المتبادلة بين الدولتين ، الأمر الذي يشكل مصدرا للقلق خصوصا وأن هذه الدولة تعتبر وجهة معروفة للأموال الغير مشروعة على الصعيد العالمي³.

كذلك الغالبية المطلقة للاتفاقيات لا تتبنى إلا أليه تبادل المعلومات بناء على طلب. أما بالنسبة لتبادل المعلومات الآلي فانه وارد فقط فيما يتعلق بالمعاهدات المبرمة مع فرنسا ، أوكرانيا وبلجيكا .

1 - - B.YELLES CHAOUCHE, L'échange de renseignement en matière fiscale : Le cas de l'Algerie, op.cit., p.168.

2 - Idem, p.169.

3 -B.YELLES CHAOUCHE, L'échange de renseignement en matière fiscale : Le cas de l'Algerie, op.cit.p.169.

أما عن تبادل المعلومات التلقائي فهو غير وارد إلا مع دولة وحيدة وهي بلجيكا¹. كذلك وفقا للمادة 27 فإن تبادل المعلومات يمكن تفعيله أيضا على مستوى التحصيل الجبائي. غير أن الغريب في الأمر وهو أن 16 اتفاقية من أصل 34 لا تنص أبدا على تبادل المعلومات فيما يتعلق بتحصيل الديون الضريبية².

وعلى الرغم من أن الجزائر لم تستفد من الامتيازات التي يفتحتها أمامها القانون الجبائي الدولي لحماية مصالحها. إلا انه يبدو أنها حريصة على أن تكون دولة متعاونة جبائيا على الصعيد الدولي حيث أنها يوم الفاتح من ديسمبر 2021 قامت بالالتحاق بالمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأعراض جبائية, غير أن هذه المبادرة تحتسب لصالح الدول الأخرى حيث انه بمقتضى هذا المنتدى يتم معاينة مدى احترام الجزائر لتبادل المعلومات مع الدول الأخرى سواء تعلق الأمر بتبادل المعلومات بناء على طلب أو تبادل المعلومات الآلي³. كذلك منذ 2015 قامت الجزائر بإبرام اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة من أجل تبادل المعلومات الجبائية والمالية حول الرعايا الأمريكيين المقيمي لديها. بمقتضى هذه الاتفاقية تلتزم الجزائر بأن تحول سنويا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبصفة آلية جميع المعلومات المتعلقة بالحسابات البنكية للرعايا الأمريكيين المقيمين لديها وفق ما يقتضيه القانون الأمريكي المتعلق بالامتثال الضريبي للحسابات الخارجية⁴. ولكن ماذا عن رؤوس الأموال الجزائرية المهربة نحو الخارج؟ ألا تقتضي هذه الأخير المصادقة على اتفاقية أكثر تخصصا في مجال التعاون الضريبي حتى يتم تحصيل الضرائب على مستوى هذه الأموال والتعرف على مدى مشروعيتها؟

4. خاتمة:

¹ -B. YELLES CHAOUICHE, Evasion et fraude fiscales internationales, op.cit.

² -Idem.

³ - OCDE, L'Algérie rejoint le forum mondiale sur la transparence et l'échange de renseignements en matière fiscale, OCDE, 01/09/2021, Consulté le 20/09/2021, <https://www.oecd.org/fr/fiscalite/transparence/a-propos/membres/>

⁴ - Décret présidentiel n° 16-328, 14/09/2016, Portant ratification de la convention entre l'Algérie et les Etats Unies en vue de mettre en œuvre la loi FATCA, JORAD, 2016, N°74, p. 3.

إن المعاهدة المتعددة الأطراف للتعاون الإداري المتبادل في المجال الضريبي تعتبر من بين أهم المعاهدات التي يمكن المصادق عليها من قبل الجزائر من أجل التطبيق الأمثل للتعاون الجبائي الدولي . حيث أن هذه المعاهدة تضمن تطبيق التعاون الدولي على أكبر نطاق جغرافي ممكن يشمل 144 دولة على حد سواء¹. كما أنها تضمن كذلك تطبيق مختلف آليات التعاون الجبائي الدولي سواء تعلق الأمر بآليات تبادل المعلومات المختلفة أو التحقيقات المختلفة . هذه المعاهدة تبنتها الكثير من الدول النامية مثل تونس، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الأردن، البحرين الكويت... وغيرها من الدول. فلماذا هذا العزوف الجزائري عن تكريس الشفافية ، هذه الأخيرة هي من أهم عوامل النمو الاقتصادي وعامل أساسي لإضفاء الثقة على السلطات العامة، وهي العامل الأساسي الذي من شأنه أن يحكم على نجاح أو فشل السياسات ككل بما فيها السياسة الجبائية والاقتصادية للدول.

5. قائمة المراجع:

-BENABED A.BENAISSA. M , Les effets des fluctuations des prix de pétrole sur le solde budgétaire en Algérie, *Les agrégats des connaissances*,2017, V ° 2 , N°1, p.p5-10 ;

-Décret présidentiel n° 16-328, 14/09/2016, Portant ratification de la convention entre l'Algérie et les Etats Unies en vue de mettre en œuvre la loi FATCA, JORAD, 2016, N°74, p.p 3-15 ;

-DGI, Conventions fiscales, consulté le 20/09/2021, <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-48/conventions-fiscales>;

-GAHRBI. N, *Le contrôle fiscal des prix de transfert*, Le Harmattan, 2005, Paris, p.278 ;

-HIMRANE H. HASSANI .H, La fiscalité ordinaire un levier contre le choc pétrolier actuel, *Revue de droit fiscal*, N°23,2017, p.p.334-340 ;

-LAMBERT. T, Vers un renouveau de la coopération fiscale internationale ?, *Revue européenne et internationale de droit fiscal*, N°1,2015, p.152 ;

-OCDE, Rapport du comité des affaires fiscales, *Prix de transfert et entreprises multinationales*, Edition OCDE,1976 , Paris, p120 ;

-OCDE, Améliorer l'accès aux renseignements bancaires à des fins fiscales, Edition OCDE,2000, Paris, p.19, <https://www.oecd.org/fr/ctp/echange-de-renseignements-fiscaux/2497497.pdf>;

-OCDE, La convention multilatérale concernant l'assistance administrative mutuelle en matière fiscale, amendée par le protocole de 2010, OCDE, 2011, https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/la-convention-multilaterale-concernant-l-assistance-administrative-mutuelle-en-matiere-fiscale_9789264115682-fr#page4;

-OCDE, « Article 26 du modèle OCDE de convention fiscale concernant le revenu et la fortune et son commentaire », dans *Implementing the tax transparency standards: A handbook of*

assessors jurisdictions, Edition OCDE, 2015, Paris, p.4, consulté : 21/09/2021, https://read.oecd-ilibrary.org/taxation/mise-en-oeuvre-des-standards-de-transparence-fiscale/article-26-du-modele-ocde-de-convention-fiscale-concernant-le-revenu-et-la-fortune-et-son-commentaire_9789264088344-6-fr#page22;

-OCDE, Guide pratique sur l'échange de renseignements à l'intention des pays en voie de développement, model d'échange de renseignements sur demande, Edition OCDE, p.p.54-57, http://www.oecd.org/fr/ctp/fiscalite-internationale/guide_pratique_echange_de_renseignements.pdf;

-OCDE, L'Algérie rejoint le formue mondiale sur la transparence et l'échange de renseignement en matière fiscale, OCDE, 01/09/2021, Consulté le 20/09/2021, <https://www.oecd.org/fr/fiscalite/transparence/a-propos/membres/>;

-PLLEFIGUE. J , *Théorie économique de la réglementation des prix de transfert*, Thèse de doctorat Université Panthéon Assas, 2012, p450 ;

-YELLES CHAUCHE. B, Evasion et fraude fiscales internationales, *El-Watan*, 10/08/2017, Consulté : 20/09/2021, <https://algeria-watch.org/?p=17668>;

-YELLES CHAUCHE. B, L'échange de renseignement en matière fiscale : Le cas de l'Algérie, *Revue européenne et internationale de droit fiscale*, N°1, 2015, p.p.168-189.